

المجلد: (الثالث)

العدد السادس يناير 2022



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

ورقة عمل بعنوان:

دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إعداد:

د. أحمد محمد عبد البر.

د.هند أحمد أبو السعود سلطان.

مدرس الفيزياء الفلكية، قسم الفلك وعلوم
الفضاء، كلية العلوم، جامعة الأزهر.

مدرس بقسم المناهج وطرق التدريس.
بكلية البنات جامعة عني شمس.

مقدمة إلى:

المؤتمر الدولي الثامن للأكاديمية، بعنوان: (تطوير منظومة التعليم والبحث العلمي بالوطن العربي في ضوء آفاق التنمية المستدامة) وتحت شعار: (نحو رؤية قومية لتطوير منظومة التعليم العربي).

تحت رعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب والتنمية البشرية (PEATCHD).

والمعقدة بالقاعة الرئيسية للأكاديمية، وعبر القاعات الصوتية لبرنامج الزووم، أيام (الأثنين- الأربعاء) ٢-٤ ذو الحجة ١٤٤٢ هـ الموافق ١٢-١٤ يوليو ٢٠٢١ م.

-232-

الملخص.

تهدف ورقة العمل الحالية إلى الكشف عن دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحيث إن أهداف التنمية المستدامة تتيح الفرصة الكاملة أمام الجامعات للارتقاء بمستوى مخرجاتها التعليمية والتي بطبيعة الأمر سيكون لها مردود بشكل أو بآخر على المجتمع الذي تنتمي إليه، فهي من يُخرج الموارد البشرية المدربة في جميع المجالات التي تُعد العامل الأساسي للارتقاء بالأوطان. كذلك فإن للجامعات مكانة متميزة ودور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فهي المنوط بها إنتاج المعارف وتحويل المجتمعات المستهلكة للمعرفة إلى مجتمعات منتجة لها، وبالرغم من هذا الدور الفعال للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة إلا أنه ما زال هناك غموض حول دورها المجتمعي وكيفية مساهمتها في تحقيق الأهداف المجتمعية، لذلك تطرح ورقة العمل الحالية مجموعة من التساؤلات منها:-

1. ما العلاقة بين المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة؟
 2. ما دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
 3. ما أبعاد المسؤولية المجتمعية الملقاة على عاتق الجامعات والتي من شأنها المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ وما معوقات تحقيق ذلك؟ وما سبل التغلب على هذه المعوقات؟.
- الكلمات المفتاحية: (دور، المسؤولية المجتمعية، الجامعات، أهداف التنمية المستدامة).

.Summary

The current working paper aims to reveal the role of the social responsibility of universities in achieving the goals of sustainable development, and since the sustainable development goals provide a full opportunity for universities to raise the level of their educational outputs, which of course will have a positive impact in one way or another on the society to which they belong. Trained humankind in all fields, which is the main factor for the advancement of nations

Universities also have a distinguished position and a key role in achieving sustainable development goals, as they are entrusted with the production of knowledge and the transformation of knowledge-consuming societies into productive societies. In achieving societal goals, **the current working paper raises a number of questions, including**

1. What is the relationship between social responsibility and sustainable development?

2. What is the role of universities in achieving the sustainable development goals?

3. What are the dimensions of the social responsibility entrusted to universities, which would participate in achieving the goals of sustainable development? What are the obstacles to achieving this? What are the ways to overcome these obstacles?

.)Keywords: (role, social responsibility, universities, sustainable development goals

دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مقدمة.

لقد مرت المسؤولية المجتمعية بالعديد من المراحل حتى تبلور مفهومها بالشكل الذي نلمسه اليوم، فقد تحول مفهومها من مجرد التمركز حول الذات ورعاية كل مؤسسة لأفرادها إلى الانطلاق للبيئة الخارجية والمجتمع والإحساس بهومومه والسعي نحو تحقيق الرفاهية وطيب العيش لأفراد، والجامعات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع معنية بذلك- أيضاً- فهي السبيل لتربية أفرادها على المواطنة والتكافل.

فلم يعد يقتصر دور الجامعة على الجانب العلمي والبحثي- فقط- وإن كان هذا هدفها الأول والذي لا بد أن يصب- أيضاً- في مصلحة رفاهية الفرد والمجتمع- بل تعداه إلى الجانب المجتمعي، والسبيل لذلك السير على خطى التنمية المستدامة والسعي نحو تحقيق أهدافها، وهناك الكثير من الشواهد العالمية على دور الجامعات المجتمعي فجائزة نوبل في البحث العلمي تمنح لمن يضيف شيئاً جديداً لخدمة البشرية.

وفي اليابان الهدف الأساسي للجامعات تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع، وعلى ذلك فإن للجامعات دور أساسي ومحوري لخدمة المجتمع ورفاهية مواطنيه، وإذا حقق ذلك ستكون الجامعات شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتصبح رفاهية الفرد والمجتمع قاسماً مشتركاً بينهما.

لذا تهدف ورقة العمل الحالية إلى الكشف عن دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومحاولة الوصول لرؤية لتفعيلها من خلال مجموعة من الآليات التي تحقق ذلك، وتكمن أهمية الورقة الحالية فيما يلي:

1. تلقي الورقة البحثية الضوء على مفاهيم حديثة مثل التنمية المستدامة- المسؤولية المجتمعية من خلال توفير إطار نظري مفصل عنهما.
2. توضيح العلاقة بين دور المسؤولية المجتمعية للجامعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

-235-

3. تبرز التحديات والمعوقات التي تقف عائقاً أمام الجامعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. تضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور المسؤولية المجتمعية للجامعات بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

واتبعت الورقة الحالية منهجين وهما المنهج الوصفي وذلك فيما يتعلق بالإطار النظري والخاص بوصف المفاهيم مثل المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة وأهمية وأهداف كلاً منهما، والمنهج التحليلي وذلك فيما يتعلق بتحليل العلاقات بين المسؤولية المجتمعية للجامعات والتنمية المستدامة وكيفية تأثير كلاً منهما في الآخر، وما تفرزه تلك العلاقة من مميزات تعود بالنفع على الفرد والمجتمع والخروج من ذلك بالعديد من التوصيات والمقترحات متمثلة في آليات لتفعيل دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

وتناولت ورقة العمل المحاور التالية:

1. المحور الأول: بعنوان تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبيل للارتقاء بالجامعات، ويتضمن هذا المحور تعريف التنمية المستدامة، أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات، تحديات الاستدامة في التعليم العالي ومتطلبات تحقيق أهدافها.
2. المحور الثاني: دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتضمن هذا المحور تعريف المسؤولية المجتمعية وتطور مفهومها، أبعاد المسؤولية المجتمعية، مبادئ المسؤولية المجتمعية، دور المسؤولية المجتمعية للجامعة في تحقيق التنمية المستدامة وأهمية ذلك.
3. المحور الثالث: بعنوان آليات تفعيل دور المسؤولية المجتمعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف هذه الورقة فقد تم اقتراح مجموعة من الآليات لتفعيل دور المسؤولية المجتمعية للجامعات، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من شأنها تحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.

لمحور الأول: تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبيل للارتقاء بالجامعات.

يُعد عام ١٩٩٣ تاريخاً فاصلاً في طريق مفهوم التنمية المستدامة، حيث شهد تبني ٩٠ جامعة حول العالم «إعلان كيوتو Kyoto declaration» وما تضمنه من حث لمؤسسات التعليم على السير في طريق التنمية المستدامة، وقد أكد هذا المعنى في عام ٢٠٠٢ عندما عقد مؤتمر «قمة العالم» في جوهنزبرج والذي اتخذ من التنمية المستدامة شعاراً لها.

وبعده بما يقرب من عشر سنوات أي عام ٢٠١٢ انطلقت مبادرة «التنمية المستدامة في التعليم العالمي» the global higher education for sustainability partnership والتي نظمتها هيئة الأمم المتحدة في «ريو دي جانيرو» وقد أعلن هذا المؤتمر وثيقة التزام مؤسسات التعليم العالي بممارسات التنمية المستدامة، وقد خلص هذا المؤتمر لخمس توصيات أهمها «مؤسسات تعد صانعي القرار».

وكذلك تعليم التنمية المستدامة Education for Sustainability development والتأكيد من خلال هذه المصطلحات على اعتبار التنمية المستدامة جزءاً من المقررات الدراسية والتخصصات العلمية التي يدرسها الطلاب، مما يعينهم على امتلاك وتطوير مهارات التنمية المستدامة في بيئة العمل، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على الفرد والمجتمع (Anberg.E, et al, 2009, 2)، عبد الله البريدي، ٢٠١٣، ٣).

أما عن التنمية المستدامة في الوطن العربي فهي إطاراً معيشياً بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش لأفراد المجتمع وتشمل التنمية للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي الحضاري والارتقاء بالمستوى الاقتصادي على أساس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والاقتصاد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك والحفاظ على التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧، ٤٦).

والتنمية المستدامة في التعليم أو الجامعات» هي رؤية تعليمية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية واستدامة الموارد الطبيعية والبيئية من أجل حياة أفضل للفرد والمجتمع في الحاضر والمستقبل، من خلال الإسهام بشكل إيجابي في مواجهة مشكلات الفقر وحماية البيئة وتحسين الحالة الصحية وتعزيز التماسك الاجتماعي (تيسير محمد الخوالدة، ٢٠١٦، ٦٧).

ويرى الباحثان أن التنمية المستدامة للجامعات إطار عام يشتمل على رؤى ثقافية، اجتماعية، اقتصادية،

وبيئية وعلمية هدفها الأول والأخير تحقيق تنمية للفرد والمجتمع من خلال حل مشكلاته المتعددة وتحقيق طيب العيش لأفراده مع الحفاظ على الموارد البيئية وإيجاد توازن بينهما.

أبعاد التنمية المستدامة في الجامعات.

تشتق مؤسسات التعليم العالي أبعاد التنمية المستدامة من الأبعاد العامة للتنمية المستدامة فهي لا تركز على الجوانب البيئية- فقط- بل هناك تكافؤ وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التنمية المستدامة وأهدافها على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وتمثل أبعادها كما حددها (Dalisa.G, 2007,11-12، معتصم محمد إسماعيل، ٢٠١٥، ٤٤-٥٢) فيما يلي:

1. **البعد الاقتصادي:** فتسعى التنمية من خلال هذا البعد إلى إيجاد علاقات اقتصادية من خلال الإدارة المثلى للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على نوعية الموارد.
 2. **البعد الاجتماعي:** وهذا البعد لا ينفصل عن الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وتشمل قضايا التعامل مع السكان وأنماط الحياة المعيشية، لذلك تتطلب التنمية المستدامة الحاجة إلى الحفاظ على الإنسان كرأس مال طبيعي واجتماعي وبشرى.
 3. **البعد البيئي:** ويشمل المجالين السابقين ويتمثل في مجموعة الموارد التي تسمح للأبعاد الأخرى بأن تكون لها وظائفها الخاصة، ولهذا السبب، فهي تشمل البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وتُعرف التنمية المستدامة البيئية بأنها استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة تحافظ عليها من الفناء والتناقص. وجدير بالذكر أن المجالات الثلاثة متكاملة مع بعضها البعض ويؤدي هذا التكامل إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، أي التأثير بشكل مباشر في الطبقات الفقيرة ورفع مستواهم من خلال تفعيل مبادرات التعليم للجميع وتوفير التغذية السليمة وزيادة الإنتاجية مما يساعد على رفع المستوى الاقتصادي.
- تحديات الاستدامة في التعليم العالي

توجد العديد من التحديات التي تقف عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومنها الإصرار على أسلوب إداري تقليدي، وعدم الاقتناع بالفكر الجديد وأساليب الإدارة الشاملة للجودة، فضلاً عن بعد المناهج الجامعية عن متطلبات العصر وتغيراته، ومن المعوقات- أيضاً- اعتماد الطرق التقليدية في تعليم الطلاب وتقييمهم حيث إن قياس التحصيل هو المعيار الأول للحكم على مدى تفوق الطلاب في دراستهم إلا أنه ليس المعيار الأصيل في الحكم على الاستدامة في الحياة العلمية (تيسير محمد الخوالدة، ٢٠١٦، ٦٨).

وتُعدّ تحديات المسؤولية المجتمعية عامل من عوامل عرقلة السير نحو التنمية المستدامة، كذلك وجود فجوة بين البرامج التعليمية المقدمة للطلاب وحاجات المجتمع، اختلال التوازن بين النمو الكمي لأعداد الطلاب الملحقين بالجامعات وبين نوعية وجودة التعليم الجامعي، النمطية في التخطيط والبرامج الدراسية ونظام قبول الطلاب، ونظم تعيين هيئة التدريس وترقيتهم ونظم التمويل والتقويم في بعض الجامعات العربية (سعيد عبده نافع, ٢٠١٦, ١٨, ١٩).

وجميع التحديات والمعوقات السابقة تستلزم على الجامعة إعادة النظر فيما تقدمه لطلابها، والأساليب والطرق التي تحقق ذلك، كذلك أساليب التقييم والمشاركة من قبل جميع الأعضاء المشاركين في العملية التعليمية، وذلك للسعي نحو الاستدامة في جميع المجالات التي تدعمها الجامعة.

أما عن المتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة في الوطن العربي والتي من شأنها السعي بالمؤسسات وخاصة مؤسسات التعليم العالي نحو أهداف التنمية المستدامة ومنها الاقتصاد في استهلاك الثروات الطبيعية من خلال ترشيد استهلاك الثروات وإصلاح التأثيرات البيئية الضارة.

كذلك توفير الاحتياجات من خلال التعرف على الأولويات والشراكة العربية في توفير الاحتياجات، كذلك النهوض بالمجتمع العربي من خلال غرس روح المواطنة العربية وتشجيع أسس الابتكار والإبداع، وحماية البيئة من خلال رفع مستوى الوعي الخاص بالبيئة على أسس من المعرفة، سن التشريعات لحماية البيئة ومشاركة الجامعات في تنفيذ ذلك، وتوطيد العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والتبادل المعرفي وتحقيق الشراكة المعرفية على نطاق عالمي (جامعة الملك عبد العزيز، ٢٠٠٧، ٤٧، ٤٨).

كذلك وقد استهدف عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل الاستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٥) استخدام العملية

التعليمية كمتطلب أساسي لتحقيق الاستدامة، ويتطلب ذلك وضع سياسات وبرامج تربوية وعملية وثقافية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٨ أهداف) ومنها:

الحد من الفقر والتوازن بين الجنسين، والتنمية المستدامة في الزراعة والحياة والتنوع البيولوجي، ويوجد إطار عمل استرشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرتبطة بفاعليات عقد الأمم المتحدة للتربية من أجل التربية المستدامة، وهي:

1. إبراز الدور الرئيسي الذي تؤديه برامج التعليم والتعلم في السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة.
2. تسهيل إقامة الروابط وإنشاء الشبكات والتبادل والتفاعل بين الأطراف المعنية في مجال التربية من أجل التنمية المستدامة.
3. العمل على تحسين نوعية التدريس والتعلم في مجال التربية من أجل التربية المستدامة.
4. الاعتماد على منهجيات تربوية متعددة الأغراض والأساليب لتأمين تعلم أخلاقي مدى الحياة لجميع فئات المجتمع والمناطق، وتشجع احترام الاحتياجات الإنسانية التي تتوافق مع الاستخدام المستدام والتوازن للموارد الطبيعية والمحافظة عليها من أجل البشرية في حاضرها ومستقبلها وتغذي الحس بالتضامن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (اليونسكو، ٢٠٠٨، ٧-٩).

ومن خلال العرض السابق لمعوقات ومتطلبات التنمية المستدامة لابد أن نؤكد على ضرورة الاستعداد الكامل من جميع الجهات في الوطن لتوفير هذه المتطلبات لتسهيل عمليات التنمية المستدامة من أجل تحقيق رفاهية العيش للمجتمعات والسعي نحو حل مشكلات مواطنيها.

المحور الثاني: دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

توجد العديد من التعريفات لمفهوم المسؤولية المجتمعية وتنوع هذه التعريفات وفقاً للغرض من كل دراسة.

فقد عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية المجتمعية على أنها: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم ومجتمعهم المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد (عادل بن عايد الشمري، ٢٠١٤، ١٠٤).

ويعرفها» معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية:» قيام المؤسسة من خلال إدارتها بتكريس السلوك الأخلاقي في تعاملها مع الأطراف المعنية وتجاه المجتمع حيث يعتبر هذا السلوك مصلحة شرعية لمؤسسة الأعمال وليس لحاملي الأسهم- فقط- كذلك تكريس القيمة المرتبطة بحماية البيئة والاهتمام الموسع بمفهوم الأداء الاجتماعي للشركات بتحسين عملياتها والنتائج والآثار الملموسة الناتجة عن هذا الأداء(على المستريحي، ٢٠١٧، ٢٠١).

في حين أن (Ezekiel.A, 2013,202) يعرفها على أنها: المسؤولية المجتمعية هي التزام وتحمل المنظمات والمؤسسات مسؤوليات أخلاقية وخيرية تجاه مجتمعهم، بالإضافة إلى مسؤولياتهم في تحقيق عائد عادل للمستثمرين والامتثال للقانون من أجل رفاهية مجتمعاتهم.

وقد حدد مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة مفهوم المسؤولية الاجتماعية على أنه: "الالتزام مستمر من قبل قطاع الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في التنمية والسعي لتحسين الظروف المعيشية للعاملين وللمجتمعات المحلية والمجتمع ككل" (رسلان خضور، ٢٠١١، ٦).

أما المسؤولية المجتمعية للجامعات فهي سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من طلاب وأعضاء هيئة تدريس وإداريين وموظفين مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (سعيد عبده نافع، ٢٠١٦، ١١).

ويعرفها الباحثان بأنها:» التزام الجامعات وجميع أعضائها بتنفيذ خدمات مجتمعية تقدم لمستحقيها في جميع المجالات الصحية، التعليمية، الثقافية، البيئية، وغيرها من أجل تحقيق رفاهية العيش للفرد والمجتمع..

والعمل الذي يعتبر عملاً مسؤولاً مجتمعياً له مجموعة من المعايير وهي:

١. يجب على المنظمات تعزيز رفاهية المجتمع على المدى البعيد، وهذا استحقاق على المنظمات أن تكون مستعدة لدفعه مقابل مشاركتها في منافع المجتمع، وعلى المنظمات أن تدرك أن استمرار بقائها مرهون بوجود مجتمع سليم.

٢. على المنظمات تحمل المسؤولية تأثير يلحق بالمجتمع نتيجة أعمالها وأن تقلل إلى أدنى درجة النتائج السلبية لأعمالها.

٣. يجب أن تتبع المنظمات المعيار الأساسي الآتي: «فوق كل شيء ألا يسبب أي ضرر»، وهذا يضمن القيام بسلوك مسئول مجتمعياً وقانونياً (يوسف ذياب، ٢٠١٠، ٨).
٤. مدى الالتزام بأخلاقيات العمل وظروف وشروط العمل وبالواجبات تجاه العاملين.
٥. مدى الالتزام تجاه حماية البيئة.
٦. مدى الاندماج في المجتمع.
٧. المساهمة في التنمية المجتمعية ومدى الاستثمار في البحث والتطوير.
٨. مدى احترام حقوق الإنسان ومراعاة القواعد الاخلاقية (عدم التورط في الرشوة والفساد). (رسلان خضور، ٢٠١١، ٨).

أما عن تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية فخلال العقود الستة الماضية وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استعير مفهوم المسؤولية المجتمعية واقتصر على أنه من المفترض لشركات الأعمال التجارية إيلاء الجوانب الاجتماعية الإنسانية الاهتمام والرعاية أثناء السعي لتحقيق الربح، ولكن تطور الأمر بعد ذلك حيث بدأ القطاع التطوعي دور مهم بمنظوماته غير الهادفة للربح، وقد اتسع حجم هذا القطاع وتزايدت أهميته نتيجة للدور الذي يؤديه (على المسترقي ٢٠١٧، ٢٠٣-٢٠٤).

وقد ازدهرت فكرة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات نتيجة المشكلات الكثيرة والأزمات العديدة التي ارتبطت بحرية الأعمال ونظرة المؤسسات الضيقة تجاه مصلحتها الذاتية على حساب المجتمع وعلى حساب العاملين ومصالحهم، فهذه المشكلات والتحديات أدت إلى ظهور الاتجاهات الحديثة في علم الاقتصاد والتي بدأت تهتم بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات وموقعها على صعيد الاهتمام العالمي (سميرة حسن الحاجي، ٢٠١٧، ٥٣٥).

ويمكن ذكر بعض دوافع المسؤولية المجتمعية على سبيل المثال لا الحصر بالآتي:

1. ليتحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع.
2. المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي وتطويره.
3. تشجيع الحكومات شعوبها على مساعدة أنفسهم.
4. ربط المسؤولية المجتمعية بالمعتقدات والقيم الدينية.

5. رد الجميل للمجتمع بالإففاق على الأعمال الخيرية.

6. المسؤولية المجتمعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية (يوسف ذياب، ٢٠١٠، ٧).

أبعاد المسؤولية المجتمعية.

للمسؤولية المجتمعية مجموعة من الأبعاد كما حددها Carroll وتمثل في أربعة أبعاد رئيسية قدمها بشكل هرمي، وهي:

١. البعد الخيري والإنساني: وهنا يعكس تصرف الشركات كمواطن صالح يستطيع الإسهام بالمحافظة على موارد المجتمع وتحسين نوعية الحياة فيه.

٢. بعد المسؤولية الأخلاقية لشركة الأعمال Ethical: ويعني أن الشركات لابد أن تراعى الجانب الأخلاقي في قراراتها وتكرس قيم العدل والإنصاف.

٣. البعد القانوني Legal: ويعكس التزام الشركات بالأنظمة والقوانين الصادرة والتي تتضمن ما هو صحيح أو خطأ في ممارستها لأنشطتها في سلوكياتها تجاه المجتمع.

٤. البعد الاقتصادي Economic: ويمثل قاعدة الهرم وهو سعى الشركات التجارية لتحقيق أهدافها الربحية والحصول على العوائد المادية لقاء ممارستها أنشطتها التجارية وهو القاعدة الأساسية للهرم والتي تمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها نحو الأطراف كافة (Ezekiels, A, et al , 2013, 20)، على المستريحي، ٢٠١٧، ٢٠٦).

أما بالنسبة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية: فلوحظ أن هناك تباين في تحديد عدد ونوعية أبعادها نظراً لاختلاف المطلوب قياسه فيها، نجد من ركز على الجانب الخدمي المجتمعي، ومن ركز على الجانب القيمي الأخلاقي، وقد رأى (عادل الشمري، ٢٠١٤، ١٠٨) أن المسؤولية المجتمعية للجامعات مجموعة متعددة من الأبعاد وهي: (الإداري والإجرائي، والأخلاقي والقيمي، والبيئي والصحي، والوطني الانتمائي، والمعرفي التربوي) على النحو التالي:

1. البعد الإداري والإجرائي: ويتضمن مجموعة الخطط والنظم التي تدعم عمل الجامعة في المسؤولية المجتمعية.

2. البعد الأخلاقي والقيمي: ويتضمن مجموعة من الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء الجانب الأخلاقي والقيمي للمجتمع.
 3. البعد البيئي والصحي: ويُقصد بها مجموعة الممارسات التي تعتمدها الجامعة لدعم الانتماء الوطني وترسيخ المسؤولية الوطنية لدى المجتمع.
 4. البعد المعرفي والتربوي: ويتضمن مجموعة من الممارسات التي تعتمدها الجامعة لتطور الجانب المعرفي لدى منتسبيها ولدى أفراد المجتمع.
- مبادئ المسؤولية المجتمعية.

توجد العديد من المبادئ التي تدير عليها المسؤولية المجتمعية ومنها احترام قواعد القانون والتوافق مع القوانين- وإدارة النشاطات والأعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية ولعل حوكمة الشركات وأخلاقيات الشركات جزء من هذه المسؤولية حقوق العاملين وأنظمة العمل والأجور وأماكن العمل وتنمية وتطوير المجتمعات المحلية، حماية البيئة وتحسينها ومكافحة التلوث البيئي، الأمن والأمان في العمليات الإنتاجية وفي المنتجات، تجنب نشاطات الفساد وعدم القيام بأي أعمال فاسدة (رسالن شطور، ٢٠١١، ٧).

ومن المبادئ- أيضاً- المسائلة والمحاسبية *Accountability* ويتم من خلال إظهار المعلومات والبيانات الصادقة الدقيقة وفق ما يُعرف بالشفافية حول الأنشطة التي نُفذت أو التي لم تنفذ بعد، كذلك الأداء المالي والنتائج *Financial Performance and results* من خلال إيجاد أفضل مستويات من الرفاهية الممكنة من رواتب وترقيات وغيرها، العلاقات التعاونية *Collaborative relationships* القائمة على العدالة والأمانة مع شركاء العمل والمهمات والأنشطة والفئة المستهدفة من ثمرة الجهود المبذولة- أيضاً- الارتباط المجتمعي *Community in volvement* من خلال تسهيل عملية التواصل الوثيق بين المجتمع ومؤسساته المختلفة بحيث تتميز بالحساسية للمسؤولية المجتمعية تجاه ثقافة واحتياجات المجتمع الذي تسير إلى توفير الحد الأقصى من الامتيازات الوطنية (يوسف ذياب، ٢٠١٠، ١٠، ١١).

ومن المبادئ الأساسية- أيضاً- احترام حقوق الإنسان، حيث إن الهدف الأساسي من المسؤولية المجتمعية هو الإنسان وتحقيق رفاهيته والعيش الكريم له، لذلك لا بد أن تكون حقوق الإنسان مبدأ أساسياً من مبادئ المسؤولية المجتمعية، كما أن احترام القوانين والتشريعات المفعلة من قبل الدولة عامل

أساسي في سير المسؤولية المجتمعية في تحقيق أهدافها دون إخلال بالنظام.
دور المسؤولية المجتمعية للجامعات في تحقيق التنمية المستدامة.

لم يعد دور الجامعات يقتصر على الرسالة العلمية المجردة بل تعداه إلى جوانب مختلفة في الحياة اليومية، وإن كانت الرسالة العلمية المعرفية هي الهدف الحقيقي والرئيسي الذي أوجدت من أجله الجامعات، فالجامعة لم يعد النظر إليها على أنها مؤسسة علمية، فحسب بل مؤسسة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ومجتمعية بالمعنى الواسع الذي يعنى الاهتمام بكل ما يشغل المجتمع (سميرة حسن الحاجي، ٢٠١٧، ٥٣٣).

ويؤكد (Schneider.C, Hersh.R, 2005) على أن تكون المسؤولية الشخصية والمجتمعية جزءاً من أهداف الجامعة ولا تحدث عن طريق الصدفة، فيجب أن يتغلغل هذا الفكر في الثقافة المؤسسية، ويجب أن تلتزم به هيئة التدريس والإدارة بأكملها وفقاً لمجموعة من المبادئ أهمها التأكيد على التطور الأخلاقي والقيمي داخل المؤسسة.

ويوضح (Talliore, 2005, 1) في تصريحاته أنه يجب على الجامعات توظيف عمليات البحث لرفاهية مجتمعاتها وتمكين أولئك الذين هم أقل حظاً، وعليها بناء ثقافة التفكير والعمل من خلال أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب من خلال التعاون لتفعيل دور الجامعة المجتمعي.

والمسؤولية المجتمعية للجامعات تتلخص في:

١. ممارسة المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة المجتمع وتشمل المساواة، القيم، دعم العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة والإقرار بكرامة الفرد وحرية وتقدير التنوع وتعدد الثقافات ودعم حقوق الإنسان والمسؤولية المدنية.
 ٢. التزام الجامعة بمعالجة آثارها نحو المجتمع الذي توجد فيه مما يعزز من التنمية المستدامة، وفي إطار من الفهم والإدراك القائمين على استخدام الدور التعليمي والتربوي للتأثير في الطلبة والعاملين بممارسة الأنشطة التي من شأنها تحقيق ذلك (سميرة حسن الحاجي، ٢٠١٧، ٥٣٣).
- بالإضافة لذلك فإن لمؤسسات التعليم العالي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من

خلال تفعيل دورها في المسؤولية المجتمعية حيث يرى « Toakley 2004 أن للجامعات دوراً مهماً في مجال التنمية وخاصة في الدول النامية.

ومن العوامل التي تبلور هذا استخدام التكنولوجيا والتعلم عن بعد في التعليم، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة مرونة تقديم المواد مما يساهم في التنمية بشكل، كما أنها تلعب دوراً محورياً في تنمية المجتمعات وزيادة الوعي المجتمعي والنظرة الناقد لدى مواطنيها إلا أن ذلك مرهوناً بتفعيل الخطوات الأولية، وهي التعليم من أجل التعلم والتدريس في سياق عالمي (Anderberg,E,2009,3).

وإن التزام الجامعة بمسئولياتها تجاه المجتمع يساعد في تحقيق أهدافها المنشودة والوصول برسالتها إلى بر الأمان، فعدم الاقتصار على الجانب العلمي أو الأكاديمي والتطرق إلى الجانب التنموي والمجتمعي يكسب الجامعات سمعة حسنة لدى المجتمع الذي توجد فيه، وبالتالي تخلق ميزة تنافسية قوي، مما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، ليس- فقط- التنافسية ولكن التعاون مع الشركات والمؤسسات للمساهمة في خلق مجتمع صحي (Ezekiel.A, et al, 2013, 198).

كذلك فإن الارتقاء بنوعية الحياة في المجتمع من بمجالاته المختلفة إحدى الوظائف الرئيسية للتعليم العالي» فهو يعمل على تأهيل شريحة من المجتمع والتي من المؤكد بعد تخرجها من الجامعة سوف تقود المجتمع إلى نوعية حياة جديدة ومختلفة، والتعليم العالي هو مفتاح الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وأساس زيادة الإنتاجية وتحقيق التماسك الاجتماعي وتحقيق الحرية للإنسان والتعليم العالي أساس الانطلاق نحو التقدم والرفق لأي مجتمع (تيسير محمد الخوالدة، ٢٠١٦، ٦٨).

كذلك- أيضاً- فإن سعى الجامعات نحو تنفيذها لمسئوليتها المجتمعية يغير من النظرة التقليدية لها وخاصة فيما يتعلق بالنظرة للعلم والمعرفة، التحول من التفكير في المجال المحلي إلى مجال حضاري وعلمي نسبياً، تكتسب دوراً إيجابياً في بلورة الوعي الاجتماعي تجاه العديد من المفاهيم، الاهتمام بالتخطيط الإستراتيجي والتطور التعليمي الذي يظهر من خلال استقطاب كفاءات علمية من أجل تحقيق معدلات أعلى من النهوض العلمي (سعيد عبده نافع، ٢٠١٦، ١٥، ١٦).

ويرى الباحثان أن المنفعة متبادلة بين الجامعة والمجتمع حيث إن الجامعة تفيد المجتمع من خلال المشاركة في خدمته والارتقاء بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الوعي الاجتماعي والتماسك المجتمعي

لدى أفرادها والمساهمة في رفعة الوطن، حيث تجعل هذه الجامعات ذات سمعة طيبة، راقية بأفكار أعضاء هيئة تدريسيها، طلابها وموظفيها، كما أنها تخرج للمجتمع نواتج تعلم أكثر واقعية وصلة، مما ينعكس بشكل إيجابي على المجتمع وأفراده ويحقق أهداف الجامعة نفسها.

وهناك العديد من الدراسات التي أكدت على هذه الأهمية، ومنها، ما يلي:

1. دراسة (Schneider.C, Hersh.R, 2005) والتي هدفت إلى تعزيز المسؤولية الشخصية والمجتمعية لدى الطلاب في الجامعات، وأشارو إلى أن عدداً من المؤسسات، مثل: جامعة «هارفارد» و«استانفورد» وجامعة «ديوكي» واللاتي جعلت المسؤولية الشخصية والمجتمعية جزءاً من متطلبات الحصول على الدرجة العلمية.

2. دراسة عادل الشمري (٢٠١٤) وهدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على دور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من خلال تقدير القيادات الجامعية لهذا الدور، وكشفت النتائج عن أن جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الأميرة نورا، دورها «جيد» في تحقيق المسؤولية المجتمعية تجاه مجتمعاتهم.

3. دراسة سعيد عبده نافع (٢٠١٦) والتي هدفت إلى: التعرف على الوضع الراهن للمسؤولية المجتمعية بالجامعات الخليجية وانتهت إلى وضع رؤية مستقبلية لتحقيق المسؤولية المجتمعية لهذه الجامعات.

4. دراسة سميرة حسن الحاجي (٢٠١٧) والتي هدفت إلى: تقويم رؤية مقترحة للمسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل من خلال التعرف على الأسس النظرية للمسؤولية المجتمعية للجامعات في الأدب التربوي المعاصر من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وتم وضع رؤية مقترحة للمسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل.

ومن أبرز التجارب الجامعية التي تعطي تصوراً واضحاً للمسؤولية المجتمعية تجربة الجامعة الكورية في المسؤولية المجتمعية التي سعت إلى تنمية المجتمع المحلي من خلال أنشطة تطوعية، وذلك سعياً إلى خفض معدلات الفقر ونشر فكرة النظم الديمقراطية في المجتمع المحلي، ووفقاً لدراسة (عادل بن عايد الشمري، ٢٠١٤، ١٠٧، ١) فقد كشفت النتائج عن أن جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود، وجامعة الأميرة نورا، لها دوراً جيداً تجاه المسؤولية المجتمعية بشكل عام.

المحور الثالث: آليات تفعيل دور المسؤولية المجتمعية للجامعات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة يجب تفعيل دور المسؤولية المجتمعية للجامعات من خلال مجموعة من الآليات يتم من خلالها تقديم خدمات لمختلف فئات وشرائح ومناطق المجتمع بحيث تشمل على مجموعة من المبادرات التي تعزز الدور المجتمعي للجامعات ومنها:

تنمية المجتمعات المحلية: البيئة، الصحة، التعليم، المساعدات العاجلة ومحاربة الفقر لبعض الشرائح، تقديم دعم وعلاج صحي للقرى النائية والفقيرة، تمويل مشاريع ذات صلة مباشرة بالمحافظة على البيئة.

في مجال الإبداع والمعرفة: تقديم الجامعات والمراكز البحثية والأهلية والثقافية والتراثية منح دراسية للحصول على الماجستير والدكتوراه للمتفوقين ورعاية المتفوقين والمبدعين والمبتكرين، وتمويل أبحاث وباحثين (رسلان خضور، ٢٠١٠، ١٢).

اقتداء الجامعات بالمؤسسات والشركات التي نجحت في تفعيل المسؤولية المجتمعية وحققت نتائج عادت على الفرد والمجتمع بالنفع، وذلك من خلال تطبيق استراتيجيات المسؤولية المجتمعية لها لتحقيق الميزة التنافسية القوية بين مؤسسات المجتمع (Ezekiel.A, 2013, 201).

توسيع المشاركة المدنية والمجتمعية من خلال ممارسات مؤسسات التعليم العالي.

إنشاء أطر مؤسسية لتشجيع مكافأة وتقدير الممارسة الجيدة في الخدمة الاجتماعية من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين وشركائهم في المجتمع.

رفع مستوى الوعي داخل المؤسسات الحكومية، الأعمال التجارية، الإعلام، والمنظمات الخيرية غير القابلة للربح والمنظمات الدولية عن مساهمات التعليم العالي في التقدم الاجتماعي ورفاهية المجتمع، وذلك من خلال إقامة شراكات مع الحكومة لتعزيز السياسات التي تدعم جهود التعليم العالي المدنية والمسؤولية المجتمعية.

دعم وتشجيع المنظمات الأكاديمية الدولية والإقليمية والوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز جهود المشاركة المدنية الجامعية وخلق اعتراف علمي بالخدمة والعمل في مجال التدريس والبحث (, Taillor 2005,1).

وضع المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة كأهداف أساسية تسعى الجامعة لتحقيقها من خلال كلياتها المختلفة.

نشر ثقافة وممارسات المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس والموظفين والعمال والطلاب من خلال إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية للتوعية بأهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة وكيفية مساهمتها في تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع.

إدراج موضوعات التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية ضمن الخطط البحثية للأقسام والكليات.

تفعيل دور إعلام الدولة وكذلك الإعلام المؤسسي في كل جامعة لإبراز الدور المجتمعي الذي تؤديه الجامعة مما يخلق نوع من التنافس في الخدمات المجتمعية المقدمة لمستحقيها.

إنشاء وحدات ومراكز تكون همزة الوصل بين الجامعة والمجتمع على غرار ما تقوم به المنظمات والمؤسسات الاقتصادية كاتحاد الصناعات المصرية والذي أعد وحدة أسماها وحدة المسؤولية المجتمعية وهدفها حل المشكلات والمشاركة في عمليات التنمية والتطوير المجتمعية.

تعزيز الشراكات بين الجامعات والمجتمعات المحلية وكذلك المؤسسات والمنظمات الاقتصادية للخروج بأقصى فائدة تعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

التركيز على التوازن بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.

تفعيل دور المناهج الجامعية في تنمية المفاهيم والمبادئ الخاصة بالمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة من خلال تخصيص مواد دراسية منفصلة تدرس فيها هذه الموضوعات، أو من خلال تضمين مفاهيم تحت على المسؤولية المجتمعية كالتعلم الخدمي، الولاء والانتماء، المواطنة، التعلم المستمر أو التعلم مدى الحياة، التعلم بالمشروعات ذات المردود المجتمعي والتعلم القائم على حل المشكلات، التسامح والتعايش مع الآخر.. وغيرها.

تضمن القضايا البيئية المتعددة في المناهج الجامعية كالاختباس الحراري، الانقراض، التلوث، قضايا السكان، التعليم الأخضر، قضايا العدالة كحقوق الإنسان وغيرها.

ولإنجاح عملية التضمن لهذه القضايا وما تتضمنه من القضايا وما تتضمنه من مفاهيم توجد مجموعة من العوامل تساهم في ذلك، وهي:

1. تدريب أعضاء هيئة التدريس على عمليات الدمج والتضمن للمفاهيم والقضايا في المقررات الدراسية.
2. تكاتف جميع الأقسام وموادها العلمية في تحقيق هذا الهدف.
3. توفير الدعم المادي والمعنوي من الجامعات والتحفيز المستمر لتضمن مثل هذه المفاهيم وتلك القضايا.
4. تفعيل الدور الميداني والمجتمعي في الإطار الجامعي من خلال التخصصات والمواد المنوط بها ذلك.
5. تخصيص حوافز ومكافآت للأساتذة والطلاب الذين ينفذون هذه المفاهيم باقتدار من قبل الجامعة.

وفي النهاية: فإن التزام الجامعات بأدوارها المتعددة العلمية والمجتمعية وغيرها السبيل لنهوض المجتمعات، حيث إن الدور المجتمعي خاصة إذا أولته اهتماماً يقي مجتمعاتها العديد من الأزمات التي قد تعود عليها بالنوائب، أما في المشاركة وتحمل المسؤولية المجتمعية نفع وفائدة للجميع بما فيها الجامعات نفسها.

المراجع.

١. تيسير محمد الخوالدة، (٢٠١٦)، معوقات استدامة التعليم العالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، دراسات العلوم التربوية، مجلد ٤٣، العدد ١.
٢. جامعة الملك عبد العزيز، (٢٠٠٧)، التنمية المستدامة في الوطن العربي.. الواقع والمأمول، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، مركز لإنتاج الإعلامي.
٣. رسلان خضور، (٢٠١١)، المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، الندوة الرابعة والعشرون.
٤. سعيد عبده نافع، (٢٠١٦)، نحو رؤية إستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للجامعات الخليجية، الجمعية العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، العدد ٨.
٥. سميرة حسن الحاجي، (٢٠١٧)، رؤية مقدمة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل، مجلة كلية التربية جامعة الأزهر، العدد ١٧٦، الجزء الثاني.
٦. عادل بن عايد الشمري، (٢٠١٤)، تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية، المجلة السعودية للتعليم العالي، العدد ١٢.
٧. عبد الله البريدي، (٢٠١٣)، تعليم الاستدامة في الجامعات العربية رصد لتجارب دولية واقتراح نموذج علمي، مركز التنمية المستدامة، جامعة القصيم، الندوة العلمية الأولى لمركز التنمية المستدامة.
٨. على المستريحي، (٢٠١٧)، المسؤولية الاجتماعية من الواقع الأحادي إلى المنظور الشبكي المتعدد، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٣٧، العدد ٤.
٩. معتصم محمد إسماعيل، (٢٠١٥)، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة «سوريا أنموذجاً»، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق.
١٠. يوسف ذياب عواد، (٢٠١٠)، «الجامعات العربية والمسؤولية المجتمعية» دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، منشورات جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
١١. اليونسكو، (٢٠٠٨)، إطار العمل الاسترشادي للتربية من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت.

Anderberg.E, et al, (2009), global learning for sustainable development in .12
higher education: Recent trends and critique, International Sustainability in high-
er education, vol.10, issue.4, Pp: 368-376

D'Alisa.G,(2007), Dimensions of sustainable development: A proposal of .13
systematization of sustainable approaches, Dipartimento di scienze economiche,
matematiche statistiche, universita degli studi di foggia

Ezekiel.A,et al , (2013), universities corporate social responsibility perfor- .14
mance: An implosion of reality, An international multidisciplinary journal , Vol.7,
.N.4, Pp: 195-224

Schneider.C, Hersh.R, (2005), Fostering personal and social responsibility on .15
college and universitycomuses, Association of American colleges & universities ,
.Vol.91, N.3

Tailloires declaration, (2005), Tailloires declaration on the civic rolesand so- .16
cial responsibilities of higher education, [http://tailloiresnetwork.tufts.edu/wp-con-](http://tailloiresnetwork.tufts.edu/wp-content)
tent

UNESCO, (2008), Regional guiding framework of education for sustainable .17
development in the arab region, UNESCO, regional bureau for education in the
.arab states ,Beirut



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies (IJHS)



The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020